

دبلوماسية مصرية نشطة في الدوائر الأميركية استباقاً لتسلم بايدن السلطة

القاهرة - تنظر مصر إلى صعود إدارة ديمقراطية للسلطة في الولايات المتحدة بحذر مشوب بالقلق، لاسيما وأن علاقتها مع إدارة باراك أوباما لم تكن جيدة على مختلف المستويات، وطغى عليها الفتور في معظم الفترات، حيث كان لتلك الإدارة موقف متحفظ على طريقة تعامل القاهرة مع جماعة الإخوان المسلمين والنشطاء المعارضين.

وقال السفير المصري خلال اللقاء الافتراضي الذي ادارته إد رويس، الممثل الأميركي السابق، الذي ترأس لجنة الشؤون الخارجية بمجلس النواب، إن هناك العديد من الفرص للتعاون بين مصر والولايات المتحدة في مختلف المجالات في ظل الإدارة الجديدة للرئيس المنتخب جو بايدن.

وركز الدبلوماسي المصري على التهديد الإيراني، في ظل توجه إدارة بايدن إلى فتح مفاوضات جديدة مع طهران في شأن ملفها النووي.

ومعلوم أن لبايدن مواقف متحفظة على انسحاب الولايات المتحدة الأحادي الجانب من الاتفاق النووي في العام 2017، وقد أعرب عن ذلك في عدة مناسبات.



معهز زهران
ما حصل في الولايات المتحدة شبيه بما شهدته مصر

واعتبر زهران أن الملف النووي الإيراني ليس المشكلة الوحيدة، فهناك تدخل طهران وجوهدها لتدمير أرصدة الدول العربية التي يجب مواجهتها.

وأوضح أنه "لا ينبغي التعامل مع الملف النووي بمعزل عن التدخل الإيراني في كل الصراعات الإقليمية، وهناك مناقشات بين مصر والولايات المتحدة بخصوص إيران، مع الجمهوريين والديمقراطيين".

ونادراً ما تركّز مصر على التهديدات القادمة من إيران، بيد أن هذا الملف قد يشكل مدخلاً لتعاون أوسع مع الإدارة الأميركية الجديدة.

وتأمل القاهرة في أن تستكمل إدارة بايدين الوساطة التي بدأتها سابقاً في ملف سد النهضة والذي لا يزال يشهد تعثراً.

وقال السفير إن القاهرة تعتقد أنه لا ينبغي أن يكون هناك أيّ تحرك أحادي الجانب بشأن سد النهضة الإثيوبي. وراى ضرورة قيام الإدارة الأميركية الجديدة بدور بناء في حل الخلاف حول هذا الملف.

واعتبر السفير المصري أن ما حصل في الولايات المتحدة شبيه بما شهدته مصر عندما استقادت بعض الجماعات المتطرفة، وخاصة الإخوان المسلمين، من مظاهرات واسعة النطاق وحولتها إلى احتجاجات عنيفة.

وأشار إلى أنه في كلا البلدين كانت هناك رغبة وطنية في التوحيد بين مكونات كل من الشعبين بعد حالة الفوضى، وأن هناك بعض الدروس يجب استخلاصها، أهمها أن الحقوق والحريات بشكل عام ليست مملوكة، ولكنها مرتبطة بضمان حقوق الآخرين، فضلاً عن تحقيق النظام والأمن والسلام العام.

وشهدت مصر في صائفة العام 2013 مسيرات احتجاجية حاشدة ضد نظام الرئيس الإخواني محمد مرسي انتهت بدعم الجيش للحراك الشعبي وإسقاط حكم الجماعة، التي عمدت إلى تصعيد الموقف في الشارع وإحداث أعمال عنف.

وكانت المواقف الدولية متباينة حيال الوضع المصري حينها، وبدا الموقف الأميركي متحفظاً ولاسيما حيال طريقة فض الاعتصامات التي نظمتها الجماعة وانصارها، وما تخللها من اعتقالات.

وكان صوان وجه الشهر الماضي اتهاماً بالإهمال لأربعة مسؤولين، وهم رئيس حكومة تصريف الأعمال حسان دياب، وثلاثة وزراء (اثنان منهم ينتميان إلى حركة أمل، والثالث ينتمي إلى المردي). ورفض الرباعي الوقوف أمام صوان مطالبين بنقل الملف إلى قاضٍ آخر.

وكان صوان وجه الشهر الماضي اتهاماً بالإهمال لأربعة مسؤولين، وهم رئيس حكومة تصريف الأعمال حسان دياب، وثلاثة وزراء (اثنان منهم ينتميان إلى حركة أمل، والثالث ينتمي إلى المردي). ورفض الرباعي الوقوف أمام صوان مطالبين بنقل الملف إلى قاضٍ آخر.

سجلات تكشف عن «شبهة» علاقة مقربين من الأسد بشحنة الموت في بيروت السوريين المحتملة علاقتهم بالشحنة ضمن قائمة العقوبات الأميركية



شواهد على النكبة

بسيلو لرويتزر في رسالة إلكترونية يوم الجمعة إنها لا تدير شركة سافارو أو تملكها، ولم ترد على أسئلة تتعلق بحسوان.

وأدى انفجار مرفأ بيروت إلى مقتل 200 شخص وإصابة الآلاف ودمر أحياء كاملة. وقال مسؤولون إن المواد الكيميائية اشتعلت بعد تخزينها في المرفأ في ظروف سيئة على مدى سنوات. وتم تحميل نترات الأمونيوم على سفينة تسمى روسوس في جورجيا، كما تظهر سجلات الشحن، قبل أن تتوقف في لبنان في أواخر عام 2013. ولم تغادر روسوس المرفأ أبداً إذ أصبحت محل نزاع قانوني، وقالت الشركة الموزمبيقية التي طلبت شراء الأمونيوم إنها طلبت الشحنة عبر سافارو ليمتد.

وكانت السلطة اللبنانية رفضت فتح تحقيق دولي في الانفجار بيد أنها سمحت بمشاركة عناصر فرنسية وأميركية في التحقيق الداخلي الذي يشهده تعثراً، وسط مطالبات بتغيير القاضي فادي صوان الذي يتولى الملف.

وكان صوان وجه الشهر الماضي اتهاماً بالإهمال لأربعة مسؤولين، وهم رئيس حكومة تصريف الأعمال حسان دياب، وثلاثة وزراء (اثنان منهم ينتميان إلى حركة أمل، والثالث ينتمي إلى المردي). ورفض الرباعي الوقوف أمام صوان مطالبين بنقل الملف إلى قاضٍ آخر.

وقال مدلل خوري إنه "ليس هناك منطق" في توجيه اليوم في تفجيرات بيروت إلى شركة مسجلة بعنوان في لندن يضم العديد من الشركات الأخرى المسجلة هناك أيضاً.

ولم يتسن لرويتزر الوصول إلى حسواني للتعليق. وقال ابنه في موسكو لرويتزر إن من غير المرجح أن يعلق والده على مزاعم حول الصلات بالمواد الكيميائية لأنها "محض هراء".

وأثارت الاستنتاجات المتعلقة بوجود صلات محتملة تربط بين سافارو ورجال الأعمال السوريين تساؤلات لدى البعض في بيروت حول ما إذا كانت شحنة نترات الأمونيوم، التي تستخدم في صناعة الأسمدة والمتفجرات أيضاً، موجهة إلى سوريا.

وقال يوسف لحدود، أحد المحامين الذين يمثلون نحو 1400 من ضحايا الانفجار، إنهم يسعون للتحقيق في الأمر، مضيفاً أن "ذلك قد لا يقود إلى شيء وربما يكون الخيط الذي يكشف الحقيقة". وقالت وزيرة العدل اللبنانية ماري كلود نجم "يجب التحقيق في التقرير، كما هو الحال مع أي مزاعم أخرى تتعلق بالتحقيق الجاري في الانفجار". وتظهر سجلات هيئة "كوبمانيز هاوس" في لندن أن قبرصية تدعى مارينا بسيلو هي مديرة شركة سافارو والمالكة لأغلبية الأسهم فيها منذ عام 2016. وقالت

شركة سافارو وشركة "هيسكو" لأعمال الهندسة والبناء والتي تخضع لعقوبات أميركية بسبب صلاتها بحسوان، قامتاً بنقل سجلاتها الرسمية إلى العنوان نفسه في لندن في 25 يونيو 2011.

وتظهر الملفات أن ذلك العنوان كان هو العنوان المسجل أيضاً لشركة "أي. كيه بتروليوم إنديستريال" التي كان عماد خوري مديراً فيها.

ويمكن للعشرات من الشركات أن تتشارك العناوين المسجلة ولا تثبت هذه الروابط بالضرورة أن مالكي الشركات على صلة ببعضهم البعض. لكن من النادر أن تنقل الشركات سجلاتها، خاصة إلى العنوان نفسه في اليوم نفسه وفقاً لمراجعة رويتزر لملفات المئات من الشركات.

وتمكن رويتزر من تحديد الجهة الوسيطة التي ساعدت على تسجيل شركة هيسكو، لكنها لم ترد على محاولات الوكالة لطلب التعليق على العلاقة بين شركتي هيسكو وسافارو. كما لم يتسن تأكيد ما إذا كان حسواني يسيطر على سافارو، وهو أمر قد يقدم مؤشراً محتملاً على تورطه في شراء شحنة نترات الأمونيوم التي انفجرت في بيروت. ونفى عماد خوري أي صلة بسافارو، وقال لرويتزر "هناك جهة تسجيل في لندن الكثير من الشركات مسجلة من خلالها، وليست شركتي فقط.. لا أعلم شيئاً عن سافارو هذه".

لم يبيح ملف انفجار مرفأ بيروت بمعظم أسرارها بعد، وبسط قناة بشأن ما خفي كان أعظم في ظل الأنباء الواردة عن وجود علاقة محتملة تربط سورين مقربين من دمشق بشحنة الأمونيوم التي أدت إلى أكبر انفجار شهده العالم منذ عقود.

بيروت - كشف تقرير أعده صحافي لبناني وسجلات شركات في لندن أن الشركة التي اشترت شحنة نترات الأمونيوم التي انفجرت في مرفأ بيروت في أغسطس الماضي ربما كانت لها صلة برجلي أعمال سورين يخضعان لعقوبات أميركية لعلاقتها بالرئيس بشار الأسد. وبحسب التقرير الذي أعده منتج الأفلام الوثائقية فراس حاطوم ويثته قناة "الجديد" التلفزيونية اللبنانية الأسبوع الماضي، فإن عنوان شركة "سافارو ليمتد" التي اشترت المواد الكيميائية عام 2013- في لندن كان هو نفس عنوان شركات مرتبطة برجلي الأعمال جورج حسواني وعماد خوري.

وفرضت واشنطن على كل من حسواني وخوري وشقيقه مدلل خوري عقوبات بسبب دعمهم نظام الرئيس بشار الأسد في الحرب السورية. والثلاثة يحملون الجنسية السورية والروسية حسب ما تظهره قائمة العقوبات الأميركية وقاعدة بيانات تجمع معلومات من مؤسسات رسمية روسية.



يوسف لحدود
ما تم التوصل إليه ربما يكون الخيط الذي يكشف الحقيقة

واتهمت وزارة الخزانة الأميركية مدلل عام 2015 "بمحاولة شراء نترات الأمونيوم في أواخر عام 2013". كما فرضت عقوبات على شقيقه عماد بعد ذلك بعام بمشاركتها في أنشطة تجارية مع مدلل.

أما حسواني ففرضت عليه الخزانة الأميركية عقوبات في عام 2015 بتهمة مساعدة حكومة الأسد على شراء النفط من مسلحي تنظيم الدولة الإسلامية، وهو الأمر الذي ينفيه. وبمراجعة تلك الملفات مع هيئة "كوبمانيز هاوس" لتسجيل الشركات في بريطانيا، وجدت وكالة رويتزر أن كلا من

حماس تعيد ترتيب بيتها الداخلي استعداداً للانتخابات العامة

توافق على توزيع المناصب القيادية داخل الحركة

الانتفاضة الشعبية فيها عام 2011. وبموازاة ذلك، يواجه قائد حماس الحالي في غزة يحيى السنوار تنافساً مع عدد من قيادات الحركة، لكنه يعد أقوى المرشحين لتجديد انتخابه لسدرة ثنائية في ظل ما يحظى به من دعم واسع من القيادة العسكرية للحركة. بحسب المصدر الذي ذكر أن حماس أنهت انتخابات قيادتها داخل السجن الإسرائيلية من دون أن يتم الإعلان عن نتائج ذلك.

وتتطلع حماس لتسريع إنجاز انتخاباتها الداخلية سعياً للتفرغ للتحضير لخوض الانتخابات التشريعية التي تصدر الرئيس الفلسطيني محمود عباس مساء الجمعة مرسوماً بإجرائها في 22 مايو المقبل.

ولم تحدد حماس موقفاً رسمياً من احتمال خوضها الانتخابات الرئاسية التي ستجرى في 31 يوليو المقبل، علماً أن الحركة فازت بغالبية مقاعد آخر انتخابات للمجلس التشريعي عام 2006.

وتسيطر حماس على قطاع غزة منذ منتصف عام 2007. وتشكل الانتخابات التشريعية أهمية كبرى للحركة لتعزيم حضورها في الضفة الغربية، لكن مراقبين يتوقعون أن يكون قد جرى توافق بين الحفاظ على الستاتيكو القائم حالياً على فتح وحماس، وإغلاق المنافذ أمام أي مشاريع تغيير حقيقية.

في حينه بحسب قوانين ولوائح الحركة الداخلية التي تمنع ترشحه لولاية ثالثة. غير أن مشعل عاد بقوة وشكل منافساً بارزاً لهنية، علماً أن كليهما يقيم في قطر مع عدد من قيادات حماس في الخارج.

وكشف المصدر أن توافقات مسبقة تمت، لاسيما بين قيادات حماس في قطاع غزة والضفة الغربية تقضي بانتخاب هنية لسدرة ثنائية في رئاسة المكتب السياسي للحركة.

وأوضح أنه سيتم في المقابل إسناد قيادة حماس في الخارج إلى مشعل واستمرار العاروري في الإشراف على التي أصدر الرئيس الفلسطيني محمود عباس مساء الجمعة مرسوماً بإجرائها في 22 مايو المقبل.

وبحسب المصدر، فإن هنية إلى جانب دعمه من الداخل الفلسطيني حظي بإسناد من قيادات حماس في الخارج، لاسيما في لبنان الذي أجرى إليه زيارة مطولة في سبتمبر الماضي.

وخلال زيارته إلى لبنان، تفقد هنية مخيم عين الحلوة للاجئين الفلسطينيين كأول مسؤول بهذا المستوى يزور المخيم، وحظى باستقبال شعبي واسع عزز فرصه بين أعضاء حماس في الخارج.

وتعد ساحة لبنان الأكبر عربياً بالنسبة إلى حماس منذ خروج قياداتها من سوريا بعد وقت قصير من اندلاع

وذكر المصدر أن الانتخابات الداخلية لحماس تمر بعدة مراحل سرية من ممثلي المناطق إلى مجلس شورى الحركة الذي يتولى بدوره انتخاب أعضاء المكتب السياسي للحركة.

وبحسب المصدر، فإن رئاسة المكتب السياسي يتنافس عليها ثلاثة مرشحين،



في طريق مفتوح للمحافظة على رئاسة المكتب السياسي

عزة - تشهد حركة حماس الفلسطينية استحقاقاً مهماً لإعادة ترتيب بيتها الداخلي، في ظل تحديات كبرى تنتظرها، لاسيما في علاقة بالانتخابات العامة التي أعلن الرئيس محمود عباس في وقت سابق عن إجرائها على مرحلتين: التشريعية في مايو المقبل والرئاسية في شهر يونيو.

وتتهيأ الحركة للانتخابات الداخلية ستجرى خلال الأيام القليلة المقبلة، وقد سبقتها مفاوضات تم خلالها التفاهم على توزيع المواقع بين قياداتها. ويقول البعض إن هذه التفاهات تمت بلورتها على طريقة التوافقات التي تمت بين الحركة والسلطة الفلسطينية بشأن الانتخابات العامة.

وجرت على مدار الأشهر الماضية مفاوضات ماراتونية بين فتح وحماس برعاية أكثر من طرف إقليمي بشأن إجراء انتخابات ستكون الأولى منذ نحو 16 سنة، فيما بدأ الغرض منها "تجديد شرعية" وتكريس واقع موجود في غزة والضفة الغربية.

ووفق الأنباء الواردة من داخل الحركة، فإنه تم حسم ملف المناصب القيادية، بحيث من المرجح أن يحافظ رئيس المكتب السياسي الحالي إسماعيل هنية على منصبه في مقابل عودة الرئيس السابق خالد مشعل إلى المشهد.